أغلقت تعاملاتها على انخفاض المؤشر العام 47.33 نقطة

البورصة تتراجع عند الإغلاق.. وتوقعات إيجابية للفترة المقبلة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الثلاثاء على انخفاض مؤشر السوق العام 33ر47 نقطة ليبلغ مستوى 16ر5412 نقطة بنسبة هبوط بلغت 87ر0 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 9ر181 مليون سهم تمت عبر 12946 صفقة نقدية بقيمة 3ر82 مليون دينار كويتي (نحو 288 مليون دولار أمريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 5ر25 نقطة ليبلغ مستوى 59ر4347 نقطة بنسبة هبوط بلغت 59ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 7ر32 مليون سهم تمت عبر 2217 صفقة نقدية بقيمة 1ر3 مليون دينار (نحو 8ر10 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 58 نقطة ليبلغ مستوى 59ر5950 نقطة بنسبة هبوط بلغت 97ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 2ر149 مليون سهم تمت عبر 10729 صفقة بقيمة 2ر79 مليون دينار (نحو 2ر277 مليون دولار).

وفي غضون ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) نحو 8ر29 نقطة ليبلغ مستوى 83ر4415 نقطة بنسبة هبوط بلغت 67ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 6ر28 مليون سهم تمت عبر 1742 صفقة نقدية بقيمة 8ر2 مليون دينار (نحو 8ر9 مليون دولار).

وكانت شركات (الراي) و(صلبوخ) و(معادن) و(أجيال) الأكثر ارتفاعا أما شركات (بيتك) و(وطني) و(أهلي متحد) و(خليج ب) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (انوفست) و(مينا) و(يونيكاب) و(السورية) الأكثر انخفاضا.

وهبطت بورصة الكويت في ختام تعاملات أمس الثلاثاء، حيث تراجع مؤشرها العام 0.87%، وانخفض السوق الأول 0.97%، وسجل المؤشران الرئيسي و"رئيسي 50" تراجعاً بنسبة 0.59% و0.67% على الترتيب.

وبلغت أحجام التداول الكلية في البورصة مع نهاية جلسة نحو 181.94 مليون سهم جاءت من خلال تنفيذ 12946 صفقة حققت سيولة بقيمة 82.36 مليون دينار تقريباً.

وسجلت مؤشرات 9 قطاعات انخفاضاً بصدارة المنافع بتراجع نسبته 3.94%، بينما ارتفعت مؤشرات 3 قطاعات أخرى يتصدرها الاتصالات بنمو نسبته 2.04%.

وقال رائد دياب، نائب رئيس إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية بشركة "كامكو إنفست"، إن هبوط البورصة الكويتية جاء بعد أن سجلت أمس أحد أعلى مستويات التداول اليومية في جلسة الترقية والانضمام بمؤشر "إم إس سي آي" للأسواق الناشئة، حيث وصلت السيولة بالأمس إلى نحو 961.6 مليون دينار.

وأوضح دياب في حديثه لـ"مباشر"، أن حدث الترقية يُعد تاريخياً كما أنه يُعد نجاحاً كبيراً لدولة الكويت بعد المجهود الكبير المبذول من قبل الجهات الرقابية والتنظيمية والعمل المتواصل في ظل جائحة كورونا (كوفيد 19).

إدراج سلس ضمن مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة

«كامكو»: 2.2 مليار دينار قيمة الأسهم المتداولة خلال نوفمبر

قال تقرير شركة كامكو انفست الصادر عن أداء أسواق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي نوفمبر 2020 وصعود أسواق الأسهم العالمية على خلفية آمال التوصل إلى لقاحات فعالة مما ساهم في تعزيز أداء البورصات الخليجية ...

وصلت الأسهم الخليجية إلى أعلى مستوياتها المسجلة منذ فبراير 2020 بدعم من المكاسب المتواصلة التي شهدتها كافة بورصات دول مجلس التعاون الخليجي في نوفمبر 2020. وجاءت تلك المكاسب على خلفية الانباء الجيدة التي أعلنت عنها العديد من الشركات المطورة للقاحات المضادة لفيروس كوفيد– 19 في كافة أنحاء العالم. وجاءت السعودية ودبي في الصدارة بتسجيلهما أفضل أداء شهري بنمو ثنائي الرقم بنسبة 10.6 في المائة. كما كان أداء بورصتي أبو ظبي وقطر جيداً هو الأخر بتسجيلهما مكاسب شهرية بنسبة 6.5 في المائة و 5.9 في المائة، على التوالي، بينما لم تشهد الكويت تغيراً يذكر وذلك على الرغم من عمليات جني الأرباح التي قام بها المستثمرون المحليون على خلفية ترقية مورجان ستانلي لبورصة الكويت وانضمامها إلى مصاف الأسواق الناشئة. أما على صعيد الأداء منذ بداية العام 2020 حتى تاريخه، أقتصر تسجيل نمواً إيجابياً على السوق السعودية فقط، بارتفاع بلغت نسبته 4.3 في المائة، في حين بقيت أسواق دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى في المنطقة الحمراء. وبلغت أنشطة التداول في بورصات دول مجلس التعاون الخليجي أعلى مستوياتها المسجلة في خمسة أشهر، إذ بلغت قيمة التداولات 84.6 مليار دولار أمريكي في نوفمبر 2020، فيما يعزى بصفة رئيسية لارتفاع التداولات في سوقي الكويت ودبي بزيادة شهرية بنسبة 90 في المائة و82 في المائة، على التوالي.

الكويت : تحركت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت ضمن نطاق محدود خلال شهر نوفمبر 2020 على خلفية استعدادها للانضمام إلى مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة والذي تم بالفعل بنهاية الشهر. وشهدت بورصة الكويت إدراجا سلسا ضمن مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة، وسجلت أحد أعلى مستويات التداول اليومية بقيمة بلغت 961.6 مليون دينار كويتي. وفي يوم ترقية البورصة، شهد أداء السوق انخفاضا هامشياً بما يتماشى مع أداء باقي البورصات الخليجية الناشئة التي تمت ترقيتها سابقًا. وتراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 1.6 في المائة في جلسة واحدة، حيث انخفضت أسعار جميع الأسهم السبعة التي تمت ترقيتها والتي تقع ضمن هذا المؤشر. من جهة أخرى، شهد مؤشر السوق الرئيسي مكاسب هامشية خلال ، مرتفعاً بنسبة 0.2 في المائة. أما على صعيد الأداء الشهري للمؤشرات الكويتية، فقد سجلت مكاسب هامشية في نوفمبر 2020، وجاء في الصدارة مؤشر رئيسي 50 بنمو بلغت نسبته 1.4 في المائة، مما أدى إلى ارتفاع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 1.0 في المائة. ولم يشهد مؤشر السوق الأول تغيراً يذكر، إذ سجل مكاسب هامشية بنسبة 0.1 في المائة مما أدى إلى ارتفاع مؤشر السوق العام بنسبة 0.3 في المائة. ومن حيث الأداء منذ بداية العام 2020 حتى تاريخه، فقد ظل متماشياً إلى حد كبير مع مستويات الشهر السابق حيث سجل مؤشر السوق الأول أعلى معدل تراجع بنسبة 13.9 في المائة، تبعه مؤشر السوق الرئيسي ومؤشر رئيسي 50 بتراجع بلغت نسبته 10.9 في المائة مما أدى إلى انخفاض مؤشر السوق العام بنسبة 13.1 في المائة.

وشهدت أنشطة التداول نمواً ملحوظاً على خلفية ترقية البورصة ضمن مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة. وبلغ إجمالي قيمة الأسهم المتداولة خلال الشهر 2.2 مليار دينار كويتي، بنمو بلغت نسبته 89.8 في المائة مقارنة بالشهر السابق، وفيما يعد أعلى المستويات المسجلة منذ يونيو 2013. في المقابل، تراجعت كمية الأسهم المتداولة بنسبة 11.3 في المائة على أساس شهري لتصل إلى 5.5 مليار سهم نظراً لتركيز معظم التداولات على أسهم الشركات الكبرى خلال الشهر.

أما من حيث الأداء الشهري لقطاعات السوق المختلفة، سجل مؤشري قطاع النفط والغاز وقطاع المواد الأساسية أكبر مكاسب شهرية بنسبة 4.6 في المائة لكلا منها، تبعهما عن كثب مؤشر قطاع التكنولوجيا بنمو بلغت نسبته 4.5 في المائة. في حين استقر أداء مؤشر قطاع البنوك بتسجيله مكاسب هامشية بنسبة 0.3 في المائة. ومن جهة القطاعات الخاسرة، سجل مؤشر قطاع الخدمات المالية انخفاضاً بنسبة 3.5 في المائة، تبعه مؤشري قطاع الرعاية الصحية وقطاع الاتصالات بخسائر شهرية بنسبة 2.0 في المائة و0.7 في المائة على التوالي.

أداء مؤشرات أسواق الأسهم الخليجية منذ بداية العام 2020

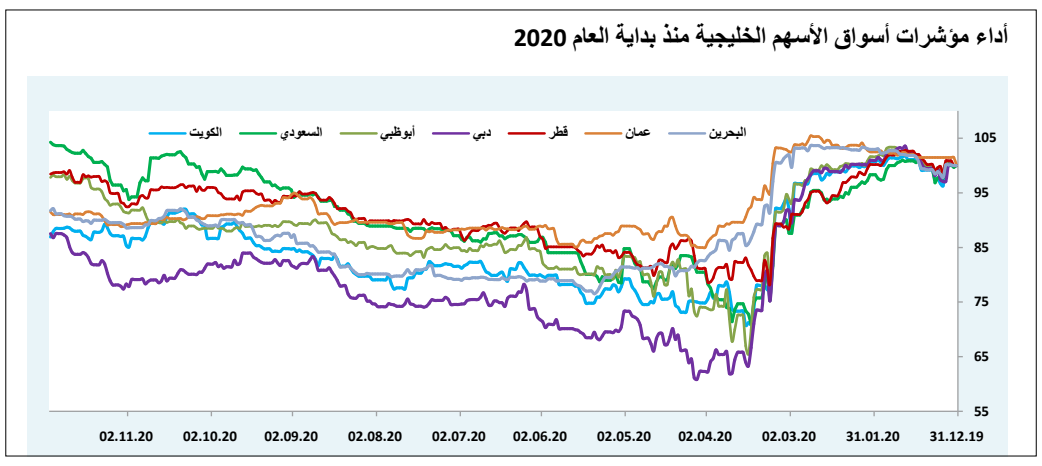

اليابان تعلن توصلها إلى اتفاق لتخزين النفط مع الكويت

قالت اليابان أمس الثلاثاء إنها توصلت إلى اتفاق مشترك لتخزين النفط مع مؤسسة البترول الكويتية التي تديرها الدولة كي تقرضها سعة 3.14 مليون برميل مجانا.

وبموجب الاتفاق، تستطيع مؤسسة البترول الكويتية استخدام صهاريج التخزين في قاعدة كير التابعة لشركة التكرير إينيوس في كاجوشيما جنوب اليابان كقاعدة تصدير لشرق آسيا.

وفي المقابل، ستحصل اليابان على أولوية الطلب من المخزونات في حالة الطوارئ. وتعادل الكمية 1.5 يوم من استهلاكها.

وقال مسؤول في وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعية اليابانية إن الاتفاق هو الثالث من نوعه لليابان، عقب إبرام اتفاق مماثل مع شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) الإماراتية وأرامكو السعودية، وإنه يهدف لتعزيز أمن الطاقة الياباني. وسيعزز أحدث اتفاق سعة اليابان التخزينية المستأجرة إلى ما إجماليه 19.5 مليون برميل. وقال المسؤول إن الإمدادات من مؤسسة البترول الكويتية يمكن أيضا أن تُستخدم في دول آسيوية أخرى، بالأساس في دول آسيان، في حالة الطوارئ.

وفي مارس، وضعت طوكيو استراتيجية عالمية جديدة للموارد تستهدف بموجبها توسعة نظام تخزين النفط الذي يعود بالفائدة على اليابان وبقية دول آسيا وموردي النفط.

وقال مسؤول الوزارة إن الكويت رابع أكبر مورد للنفط إلى اليابان في 2019 بعد السعودية والإمارات، إذ تقدم 8.5 بالمئة من واردات النفط اليابانية.

إعادة هيكلة الاقتصاد هو السبيل الوحيد لخلق فرص عمل حقيقية

«قبل فوات الأوان».. تدق ناقوس الخطر حول مستقبل الكويت الاقتصادي

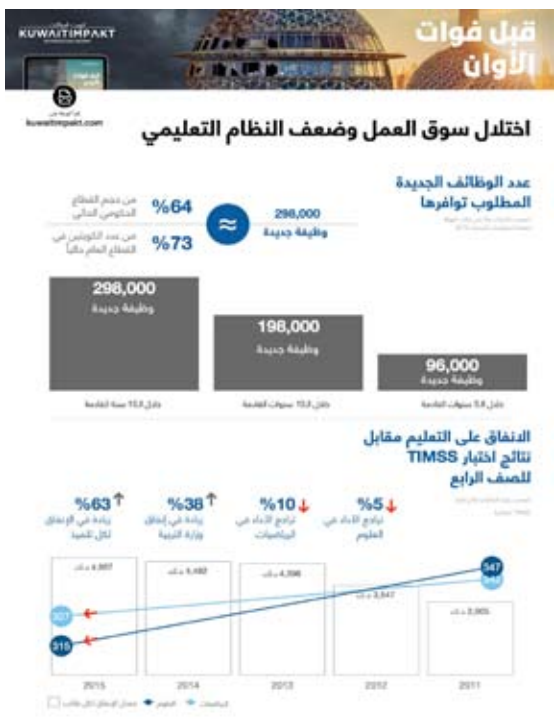

دعا 29 أكاديمياً من جامعة الكويت إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الكويتي حسب خطة طويلة الأمد ليكون قادراً على استيعاب تدفق الخريجين الجدد إلى سوق العمل في ظل تضخم القطاع العام وضغطه على المالية العامة من جانب واعتماد القطاع الخاص الكبير على توظيف العمالة الاجنبية الرخيصة من جانب آخر.

وبيّن الأكاديميون التسع وعشرون في ورقة بعنوان "قبل فوات الأوان" نشرها موقع "كويت امباكت" KuwaitImpakt.com المتخصص في نشر الأوراق والدراسات المتعلقة بالسياسة العامة في الكويت، بأنه يكفي النظر لتدفق الخريجين الجدد إلى سوق العمل لفهم خطورة استمرار الاختلال فيه، إذ يتطلب توفير 96 ألف وظيفة جديدة لاستيعاب خريجي الأعوام الخمسة القادمة، بينما يُقدر عدد الوظائف الجديدة المطلوبة خلال الـ15 عاماً المقبلة بـ 298 ألف وظيفة، واضعين هذه التقديرات بناءً على البيانات المتوفرة من الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وبهذه المناسبة علَّق الدكتور نواف العبدالجادر أحد الأكاديميين التسع وعشرين الموقعين على الورقة بالقول: "القطاع الحكومي العام يوظف حالياً 84% من القوى العاملة الوطنية حيث يوجد موظف حكومي لكل ثلاث مواطنين تقريباً في دلالة على تضخم القطاع وتدني انتاجيته، فلا يعقل أن يستمر القطاع الحكومي المتضخم أصلاً باستيعاب الأعداد الهائلة المقبلة على سوق العمل خلال الـ15 سنة القادمة ولا بد من ايجاد فرص عمل حقيقية لاستيعابهم."

وقد أوضحت الورقة أن اختلال سوق العمل هو واحدٌ من خمس اختلالات هيكلية يعاني منها الاقتصاد الوطني، واضعتاً رؤية شاملة لتصحيح المسار تشمل على إعادة هيكلة القطاع العام المتضخم وتقليص نمو التوظيف فيه بمستهدفات مرحلية مثل تعديل سُلَّم الرواتب وربط الترقيات والمكافآت بالكفاءة والإنتاجية، لا سيما عن قصر التوظيف على الحاجة الفعلية في القطاع، يقابله توجه حقيقي لخلق فرص عمل في القطاع الخاص.

وركزت الورقة على ضرورة توجيه الدعم المادي والمعنوي إلى قطاع المشاريع الصغيرة في الكويت كرافد أساسي لخلق فرص عمل من خلال تنويع القاعدة الاقتصادية، وطالبت بتطوير استراتيجية وطنية لتحقيق رؤية الدولة لدور قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والناشئة. وحول هذه النقطة قال العبدالجادر "لا شك في أن الكويت قد حققت بعض التقدم في دعم وتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه لا يزال ينظر إلى هذا القطاع بأنه ثانوي ومحدود"، مضيفاً: "ولكن إن أردنا إصلاح الخلل في سوق العمل فإنه لا بد من اعتماد استراتيجية أكثر شمولية تقوم على إشراك الشركات الصغيرة والمتوسطة الملتزمة بأهداف استدامة الاقتصاد وتوظيف العمالة الوطنية بتنفيذ مشاريع الدولة وتقدم حوافز إضافية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات القيمة المضافة وما يلحقها من تحديث اللوائح المنظمة لعمل الحاضنات وتطوير أدوات تمويلية ملائمة لخصوصية المشاريع الريادية والناشئة وبرامج تعزيز العمل الحر وحاضنات الأعمال في مؤسسات التعليم والمجتمع المدني."

كما بينت الورقة الارتباط الوثيق بين اختلال سوق العمل وضعف النظام التعليمي، رافضةً نعت العامل الكويتي بقلة الإنتاجية والمهارة دون النظر إلى مستوى التعليم والذي من المفترض أن يوفر القوى البشرية الماهرة.

7 مرات تغطية البنوك المحلية لإصدار سندات «المركزي»

أعلن بنك الكويت المركزي أمس الثلاثاء طرح سندات وتورق مقابل بقيمة 360 مليون دينار، وبمعدل عائد 1.25%. وحسب البيانات المنشورة على المركزي، تمت تغطية الإصدار بواقع 7.56 مرة، علماً بأن إجمالي الطلب عليه بلغ 2.72 مليار دينار.

وبلغ أجل تلك السندات 6 أشهر، إذ تستحق في 1 يونيو 2021، وفق المركزي. ويتوافق أجل وعائد تلك السندات مع أخر إصدار للمركزي الكويتي في 17 نوفمبر الماضي والبالغ قيمته 240 مليون دينار.

يُذكر أن السندات هي أداة دين تصدرها الحكومات للاقتراض وتلتزم الدولة بدفع قيمتها لمشتريها في تاريخ الاستحقاق مع فائدة. أما التوريق هي عملية تتيح للمؤسسات جمع مجموعة من أموال مستحقة لها أو ديون وتحويلها لأوراق مالية يمكن التداول عليها.

«كفيك» تمدد أجل استحقاق قروض بـ 7.6 مليون دينار لمدة 5 سنوات

أعلنت الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار "كفيك" عن توقيعها اتفاقية تمديد أجل استحقاق رصيد قروض بقيمة 7.6 مليون دينار لمدة 5 سنوات.

من ناحية أخرى، أعلنت الشركة في بيان للبورصة الكويتية، أمس الثلاثاء، عن إتمام تنفيذ صفقة متفق عليها على أسهم "كفيك" بحجم بلغ 11.213 مليون سهم تقريباً على أساس سعر 50 فلساً للسهم وبقيمة 560.67 ألف دينار.

وقالت الشركة في إفصاح ثالث للبورصة ، إن رئيسي القطاع التنفيذي قطاع إدارة الأصول في "كفيك"، فهد عبدالعزيز الجارالله، استقال من منصبه في الشركة وتم قبول الاستقالة على أن يكون آخر يوم عمل له يوم الأربعاء 31 مارس 2021.